الصباح الاقتصادية
12
العدد 2473 - السنة التاسعة
الإثنين 16 شعبان 1437 - الموافق 23 مايو 2016
Monday 23 May 2016 - No.2473 - 9th Year

ما يمثل 43.6 في المئة من المبلغ الإجمالي للبنوك المركزية الخليجية

«المركزي» الكويتي يتصدر إصدارات الصكوك والسندات خليجياً بـ 23.3 مليار دولار

118.6 مليار دولار قيمة إصدارات الصكوك والسندات «الخليجية» في 2015

قالت شركة المركز المالي الكويتي (المركز) إن إجمالي قيمة إصدارات الصكوك والسندات في الأسواق الخليجية بما فيها إصدارات البنوك المركزية بلغ 118ر6 مليار دولار في 2015 بارتفاع قدره 37ر2 في المئة مقارنة بإجمالي المبالغ المجمعة في 2014 .

وأضافت الشركة في تقرير متخصص أن الإصدارات السيادية السعودية تهيمن على حصة كبيرة من مجموع الإصدارات الخليجية وهي الأولى من نوعها منذ عام 2007.

وأوضحت أن الإصدارات المحلية للبنوك المركزية يقصد بها سندات الدين التي تصدرها البنوك المركزية الخليجية بالعملات المحلية وذات استحقاقات قصيرة الأجل تتراوح دون أقل من سنة بغرض تنظيم مستويات السيولة المحلية.

وذكرت أنه في عام 2015 أصدرت البنوك المركزية الخليجية في الكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان 4ر53 مليار دولار وتصدر بنك الكويت المركزي الإصدارات حيث جمع 3ر23 مليار دولار ما يمثل 6ر43 في المئة من المبلغ الإجمالي للبنوك المركزية الخليجية من خلال 65 إصدارا.

وبينت أن بنك قطر المركزي تلا بنك الكويت المركزي الذي جمع ما مجموعه 1ر115 مليار دولار وهو اقل بنسبة 4ر21 في المئة عن إصداراته في 2014 التي بلغت 2ر19 مليار دولار.

وأشارت (المركز) إلى أن سوق الصكوك والسندات الخليجية يتألف من الصكوك والسندات التي تصدرها الحكومات والشركات بما فيها الشركات ذات الصلة بالحكومات أو المؤسسات المالية لأغراض تمويلية وتكون مقومة بالعملات المحلية والأجنبية.

وأفادت بأن إجمالي المبالغ المجّمعة في سوق السندات الخليجي بلغ 1ر65 مليار دولار في 2015 بنمو وقدره 4ر82 في المئة مقارنة بعام 2014 حيث بلغت آنذاك 7ر35 مليار دولار.

ولفتت إلى انه تم جمع 3ر44 مليار دولار في النصف الثاني من 2015 بارتفاع قدره 5ر113 مقارنة مع النصف الأول من العام ذاته حيث تم جمع 7ر20 مليار دولار في تلك الفترة نتيجة هيمنة الإصدارات السيادية السعودية التي وصلت إلى 6ر30 مليار دولار.

وذكرت (المركز) أن السعودية تصدرت إجمالي إصدارات سوق السندات والصكوك الخليجية خلال 2015 لتجمع 35 مليار دولار من 15 إصدارا مما يمثل 7ر53 في المئة من حجم الإصدارات.

وأضافت أن الإمارات كانت الأكثر نشاطا من حيث معدل الإصدارات بنحو 149 إصدارا في 2015 وبلغت الإصدارات الإماراتية 5ر18 مليار دولار خلال العام الماضي ما يمثل 4ر28 في المئة من إجمالي قيمة الإصدارات.

وأشارت إلى أن إصدارات البحرين مثلت 7ر15 في المئة من إجمالي الإصدارات وجمعت 4ر656 مليار دولار من أصل سبعة إصدارات وبلغت إصدارات قطر حوالي مليارى دولار وإصدارات عمان 3ر766 مليار دولار ويعد بنك الكويت الوطني المصدر الوحيد لإصدارات الشركات الكويتية.

وبينت الشركة في تقريرها أن إجمالي قيمة المبالغ التي جمعتها الشركات انخفض بنحو 5ر17 في المئة مقارنة مع عام 2014 حيث تراجعت من 9ر32 مليار دولار إلى 1ر27 مليار دولار في 2015.

وأوضحت أنه خلال العام الماضي هيمنت الإصدارات السيادية على أغلب المبالغ التي تم جمعها في سوق السندات الخليجية بمعدل 9ر37 مليار دولار أو 3ر58 في المئة من مجموع المبالغ التي جمعت من أصل 16 إصدارا.

وقالت إن السعودية جمعت 115 مليار ريال سعودي أو ما يعادل 6ر30 مليار دولار وأصدرت البحرين سندات بقيمة 1ر1 مليار دولار تستحق على 10 سنوات ومسعرة عند 7 في المئة وسندات بقيمة 15ر1 مليار دولار بفائدة 87ر5 في المئة.

وأضافت أن إصدارات السندات التقليدية بلغت 5ر55 مليار دولار او 3ر85 في المئة من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات الخليجية خلال 2015 ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة 7ر109 في المئة مقارنة مع عام 2014. وبينت شركة (المركز) في تقريرها أن إصدارات الصكوك شهدت نموا متواضعا بنحو 3ر71 في المئة من 9ر22 مليار دولار في عام 2014 إلى 9ر56 مليار دولار في 2015.

وأشارت إلى أن القطاع الحكومي تصدر من حيث إجمالي قيمة الإصدارات في 2015 حيث جمع 9ر37 مليار دولار أي ما يمثل 2ر58 في المئة من إجمالي المبالغ التي جمعت بنحو16 إصدار وجاء القطاع المالي ثانيا حيث جمع 8ر22 مليار دولار بما يمثل 1ر35 في المئة من خلال 179 إصدار.

البنك المركزي

وذكرت أن الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها بين 5 و 10 سنوات هيمنت على إجمالي إصدارات السندات حيث بلغت 5ر55 مليار دولار من خلال 69 إصدارا بما يمثل 3ر85 في المئة من إجمالي ما تم جمعه. وأوضحت ان حجم إصدارات الصكوك والسندات الخليجية في 2015 تراوح بين 4 و 33ر5 مليار دولار وتفوقت الإصدارات التي تبلغ قيمتها اكثر من مليار دولار أو تساويه حيث جمعت 1ر40 مليار دولار بما يمثل 6ر61 في المئة من إجمالي قيمة الإصدارات.

وقالت إن الريال السعودي هيمن على سوق الصكوك والسندات الخليجية خلال 2015 حيث جمعت 4ر129 مليار ريال سعودي أو ما يعادل 4ر34 مليار دولار بما يمثل 9ر52 في المئة من مجموع المبالغ أما الإصدارات المقومة بالدولار الأميركي فجمعت 7ر20 مليار دولار بما يمثل 8ر31 في المئة من إجمالي المبالغ التي جمعت من خلال 111 إصدارا.

الإصدارات السيادية السعودية تهيمن على حصة كبيرة من مجموع الإصدارات الخليجية

وذكرت أنه في عام 2015 تم إدراج 86 إصدارا من الصكوك والسندات يبلغ قيمتها 4ر26 مليار دولار وبلغ عدد الصكوك والسندات الإقليمية المدرجة في البورصات العالمية 74 إصدارا قيمتها الإجمالية 3ر19 مليار دولار مقابل 12 إصدارا أدرجت في البورصات الإقليمية تبلغ قيمتها الإجمالية 11ر7 مليار دولار.

وبينت (المركز) أن مجموع قيمة إصدارات الشركات والحكومات الخليجية بلغ 9ر274 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2015 وهيمنت إصدارات الشركات على مجموع قيمة الإصدارات بقيمة 9ر201 مليار دولار او ما يمثل 4ر73 في المئة من مجموع قيمة الإصدارات ومثلت إصدارات الصكوك 6ر30 في المئة من مجموع قيمة الإصدارات لتبلغ 3ر84 مليار دولار.

وبالنسبة لحجم الإصدارات كما في ديسمبر 2015 اشارت إلى أن قيمة ما أصدرته دولة الإمارات بلغت نحو 115 مليار دولار او ما نسبته 8ر41 في المئة في حين شكلت إصدارات الكويت من السندات والصكوك 6ر33 مليار دولار او ما يمثل 2ر31 في المئة من إجمالي حجم الإصدارات.

«بيتك»: استقرار مستوى التضخم في الكويت خلال مارس وفبراير عند 1.3 في المئة

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن مستوى التضخم في الكويت استقر خلال شهري مارس وفبراير مسجلة مستوى 1ر3 في المئة ويعد أدنى نسبيا من معدل النمو السنوي الذي وصلت نسبته 3ر3 في المئة في مارس 2015.

وأضاف (بيتك) في تقريره الشهري حول مستوى التضخم في الكويت خلال شهر مارس الماضي أن مستوى التضخم ارتفع على أساس شهري في مارس بنسبة 7ر0 في المئة مسجلا 7ر140 نقطة بزيادة عن فبراير الذي سجل 7ر139 نقطة ليقترب شهر مارس بذلك من معدل النمو الشهري الذي سجله في الشهر نفسه من العام الماضي.

وأوضح أن الدولار الأمريكي أغلق في نهاية مارس على ارتفاع سنوي نسبته 5ر0 في المئة مسجلا بذلك 301 فلس للدولار بعد ارتفاع سنوي نسبته 5ر1 في المئة في فبراير وارتفاع كبير كانت نسبته 6ر6 في المئة في مارس العام الماضي في حين انخفضت قيمة الدولار بالدينار الكويتي على أساس شهري خلال مارس بنسبة 5ر0 في المئة عن إغلاق فبراير (301 فلس) وفق بيانات سعر الصرف التي يعلنها بنك الكويت المركزي.

وذكر أنه في المقابل تحسن سعر اليورو بالدينار الكويتي إلى 341 فلسا خلال مارس بنسبة 5ر4 في المئة عن العام الماضي وبعد تراجع سنوي متتال لمدة عام.

وبين أن قيمة الصادرات الكويتية المنشأ إلى الدول العربية ارتفعت مدفوعة بزيادة كبيرة في قيمة الصادرات إلى مصر والعراق واستقرارها نسبيا الى الأردن كما ارتفعت قيمة الصادرات إلى بقية الدول العربية الأخرى. واشار (بيتك) إلى أن قيمة الصادرات الكويتية المنشأ إلى الدول العربية تضاعفت إلى أكثر من 9ر12 مليون دينار خلال فبراير بزيادة تفوق 7ر4 مليون دينار مقارنة مع 5ر5 مليون دينار وفق بيانات يناير من العام الحالي.

وفي المقابل أوضح أن قيمة الصادرات الكويتية المنشأ إلى الدول الأوروبية وبقية دول العالم انخفضت إلى 7ر4 مليون دينار في فبراير بنسبة 34 في المئة عن حوالي 7 ملايين دينار في يناير.

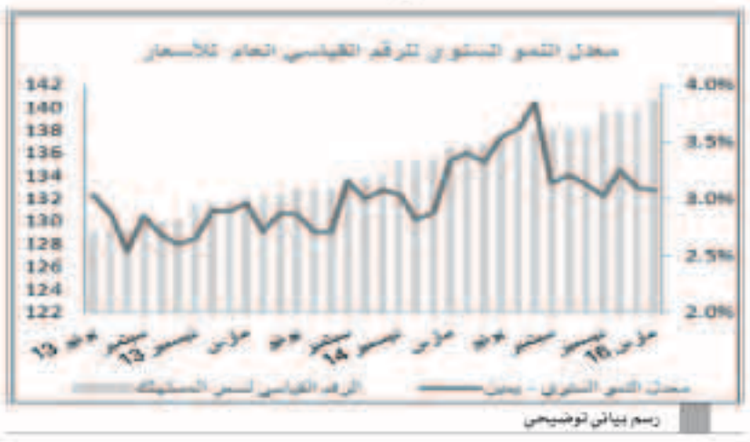

رسم بياني توضيحي

ووفق آخر بيانات وزارة التجارة والصناعة الكويتية الذي صدرت عن يناير الماضي فقد انخفض الدعم المنصرف إلى حوالي 2ر16 مليون دينار بنسبة 5ر11 في المئة عن نحو 3ر18 مليون دينار في الشهر السابق له إذ صرف منها حوالي 9ر3 مليون دينار في يناير إلى مجموعة المواد الأساسية التموينية وإلى حليب ومغذيات الأطفال مقابل حوالي 4ر6 مليون دينار صرفت في الشهر السابق له.

كما صرف نحو 4ر12 ملايين دينار في يناير كدعم لمواد البناء الأساسية التي يتم انتاجها مثل الأسمنت والطابوق الجيري والأبيض والحديد مقابل دعم وصل إلى 5ر12 مليون دينار في الشهر السابق له.

وقال تقرير (بيتك) إن التضخم زاد بنسبة 7ر0 في المئة في مستويات أسعار المجموعة الرئيسية الأولى خلال مارس مقارنة بمستواه في فبراير من العام الحالي التي تضم السلع والحاجات الأساسية مثل خدمات السكن والأغذية والمشروبات والكساء والملبس.

وبحسب التقرير ارتفعت أسعار المجموعة الرئيسية الثانية على أساس شهري في مارس بنسبة 7ر0 في المئة بعد زيادتها بنسبة 25ر0 في المئة في فبراير التي تضم المفروشات المنزلية والسلع والخدمات المتنوعة بينما تراجعت المجموعة الرئيسية الثالثة التي تشمل السلع التي تلبي حاجات النقل والمواصلات وأنشطة الاتصالات بنسبة 6ر0 في المئة في مارس بعد أن زادت بنسبة 4ر0 في المئة في فبراير على أساس شهري. وأضاف أن مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية والفنادق والمطاعم تمثل المجموعة الرئيسية الرابعة وقد تراجعت مستوياتها بنسبة 5ر0 في المئة في مارس بعد أن استقرت في فبراير على أساس شهري وهو ما يفسره انخفاض زيادتها إلى 6ر0 في المئة في مارس بعد ارتفاع كانت نسبته 1 في المئة في فبراير عن العام الماضي.

«الأحمر» يهيمن على الجلسة الافتتاحية للبورصة

بسبب افتقاد المحفزات الفنية وبعض الشائعات حول صفقة لشركة أغذية

جلسة «حمراء» للبورصة

استهل سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تعاملات الاسبوع أمس الأحد بانخفاض بسبب افتقاد المحفزات الفنية وبعض الشائعات حول صفقة لشركة اغذية والصفوطات البيعية التي صاحبت اسهم كثيرة في شتى القطاعات.

وجاء ذلك في وقت كانت فيه تحركات بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية تتسم بالحذر وفي اتجاهات بطيئة على الاسهم ما اثر على اقفالات المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي اقفلت في المنطقة الحمراء.

ومن متابعة الاداء العام لمتوال الجلسة كان واضحا ان الضغوطات البيعية ساهمت في كبح جماح اية ارتفاعات على عموم الاسهم خاصة تلك المنطوية تحت مؤشر (كويت 15) ما اثر على كثير من الشركات الريادية كما واجهت بعض القطاعات المدرجة مثل البنوك والمواد الاساسية و السلع الاستهلاكية والصناعية والخدمات المالية والاتصالات تلك الضغوطات خاصة في ال30 دقيقة الاخيرة.

وكان لافتا استمرار ايقاف نحو 20 شركة لاسباب مختلفة اثر في المسار السلبي الذي مرت به وتيرة الحركة خلال أمس علاوة على العزوف شبه المؤقت من جانب كبار صناع السوق بالدخول على الاوامر رغم ان هناك بعض الاسهم وصلت الى مستويات مغرية لم تبلغها من قبل ولكنها لم ترق لبعض الصناع ما فتح المجال امام المضاربات صوب هذه الاسهم وجلها متدنية القيمة.

وبدا واضحا من مجريات الحركة ان كانت هناك بعض الاسهم قد استحوذت على اهتمام المتعاملين رغم الضغوطات وكان من ضمنها شركات (صفوان) و (المعدات) و (بيت الطاقة) و(مينا) و (ادنك) كما كان الامر على وتيرته مع شركات احتلت قائمة الاكثر تداولا ومنها ما هو تحت مظلة المجموعات مثل الساحل من مجموعة (الاستثمارات الوطنية) و (هيتس تليكوم) من مجموعة المدينة وكذلك كان لشركات (بتروجلف) و (أدنك) و (الخليجي) و (المعدات) نصيبا من هذا الزخم.

وعلى خلاف ما حصل مع تلك الشركات التي شهدت ارتفاعات فقد كانت هناك شرائح اخرى شهدت تراجعات لاسباب متعددة منها الضغوطات البيعية التي كانت متلقة على بعض فترات ساعات الجلسة منها اسهم شركات (سيتما) و (تبريد) و (الكيبل التلفزيوني) و (معادن) و(فلكس) و (مراكز).

وفي ما يبدو ايضا ان القيمة النقدية التي لم تكن في مستوياتها أمس ستظل على هذا النحو المتراجع الى ما بعد شهر رمضان نظرا لتردد البعض في الولوج في اية اوامر قد تحمل مخاطرة حيث بلغت القيمة الرأسمالية بنهاية الأسبوع الماضي 28ر23 مليار دينار بانخفاض 23ر1 في المئة مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق حيث بلغت آنذاك 57ر23 مليار دينار.

وفي اقفالات ما قبل المزاد كان واضحا العمليات الشرائية على بعض الاسهم منها سهم الصناعات الوطنية وكذلك سهم بيت التمويل الكويتي بعد الدخول على سهم سيتما بالحد الاعلى كما ان بعض الاسهم كانت قد شهدت تعديلات في اللحظات الاخيرة بما فيها فترة المزاد (دقيقتين قبل الاغلاق) اذ كانت نسبة البيع اكبر من نسبة الشراء الامر الذي طال اسهم العديد من المجاميع منها مجموعتا المدينة والاستثمارات الوطنية.

يذكر ان المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) اغلق جلسة بداية الاسبوع امس الأحد منخفضا 7ر02 نقطة ليصل عند مستوى 5317ر03 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 7ر5 مليون دينار تمت عبر 2413 صفقة نقدية وكمية اسهم بلغت 99ر02 مليون سهم.

«الغرفة» تبحث سبل تعزيز التبادل التجاري مع جنوب إفريقيا

بحث وفد من وزارة التجارة والصناعة في جمهورية جنوب إفريقيا في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت سبل تعزيز التعاون المشترك وترويج المنتجات الجنوب إفريقية في الكويت لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين.

وقال المدير العام للغرفة رياح الرياح في تصريح صحافي على هامش الاجتماع إن زيارة الوفد تاتي في إطار التعاون المشترك لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خصوصا انه يضم ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة ومن وكالة تشجيع الاستثمار والتجارة والسياحة بإقليم الويسترن كيب.

وأكد الرياح اهتمام الغرفة بتوطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة واستقطاب الخبرات والإمكانات الأجنبية لتنفيذ مشاريع الخطة التنموية في الكويت مبينا أن الخطة الزمنية للمشاريع لن تتأثر بعد انخفاض أسعار النفط حسب ما أكدته الحكومة في عدة مناسبات. من ناحيته قال نائب المدير العام للغرفة حمد العمر في تصريح مماثل إن هذه الزيارة تدعم وتقوي العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين الصديقين مشيرا إلى ضرورة متابعة نتائج هذه الزيارات لتحقيق الفائدة المرجوة منها.

وأكد العمر استعداد الغرفة التام لتقديم كافة خدماتها التي من شانها النهوض بالمستوى التجاري والاقتصادي بين الكويت وجنوب إفريقيا خصوصا فيما يتعلق بالشراكات التجارية والاستثمارية.

من جانبه قال رئيس الوفد الجنوب إفريقي يونس هوسان إن الوفد قدم خلال الزيارة معلومات حول بيئة العمل والاستثمار في بلاده مشيرا الى فرص استثمارية جذابة في قطاعات عدة اهمها الزراعة وخدمات الأعمال التجارية والخدمات اللوجستية والسياحة والعقارات والثروة المعدنية والطاقة المتجددة والغاز والنفط البحري اضافة الى الصناعات المتطورة المتخصصة والتقنيات الطبية والصيدلانية.

جانب من الإجتماع